

Distr.: General  
24 November 2014  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الثالثة والخمسون

٤-١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥

متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية  
والدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية  
العامية: الموضوع ذو الأولوية: إعادة النظر في  
التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر

بيان مقدم من الرابطة الدولية لراهبات تجلي السيدة مريم العذراء، وهي منظمة  
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

221214 181214 14-65380X (A)



## بيان

يتسق موضوع إعادة النظر في التنمية الاجتماعية وتعزيزها في العالم المعاصر مع عمل الرابطة الدولية لراهبات تجلي السيدة مريم العذراء المباركة، التي تسعى إلى تعميق الوعي باحتياجات العالم وتوجيه الموارد لكي يكون باستطاعتنا أن نتحدث ونعمل بالمشاركة مع الآخرين من أجل تحقيق العدالة على الصعيد العالمي.

وأعضاء الرابطة الدولية يعيشون ويعملون في ٢٣ بلدا في خمس قارات. ويتسم عملنا بكونه متعدد الجوانب، ومراعيا للاعتبارات الثقافية، ومدركا لأهمية استدامة الأرض، ولضرورة الاضطلاع بمساعي إنمائية محددة. وتشمل الأمثلة على مساعينا في مجال التنمية الاجتماعية ما يلي:

- الدعوة إلى أن تكون اللغة المستخدمة في نظام العدالة التايلندي فيما يتعلق بملكية الأرض واستخدامها لغة مفهومة لأكثر الفئات ضعفا، وتحديد لمن يعيشون في فقر؛
- العمل بالشراكة مع "المدن الانتقالية"، و"الكنائس الانتقالية"، والمبادرات المستدامة التي تتخذها المجالس المحلية في نيوزيلندا والتي تسعى إلى تشجيع وتحقيق سبل العيش المستدامة؛
- تشجيع التعليم المراعي للاعتبارات الثقافية والقادر على إحداث تغيير جذري للفتيات والنساء من الشعوب الأصلية في أستراليا؛
- تقديم حلقات عمل لنشر المعلومات بشأن مكافحة العنف الجنساني ومنع الاتجار بالبشر في دومينيكا وزامبيا.

وبالرغم من الانجازات العديدة التي تحققت، لا تزال هناك تحديات يلزم التصدي لها. ويتطلب تحقيق التنمية الاجتماعية التزاما قويا بإقامة علاقة مستدامة مع البيئة. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا قام صانعو القرارات على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي بإدراك حقيقة تغير المناخ والعواقب الوخيمة المترتبة عليه واتخاذ خطوات إيجابية للتصدي لآثاره السلبية. ويجب أيضا تثقيف المجتمع المحلي عموما بشأن عواقب تدمير الإنسان للبيئة والحاجة إلى المحافظة عليها للأجيال المقبلة. فعلى سبيل المثال، تحقق المدارس في دولة بوليفيا المتعددة القوميات تقدما في تثقيف الطلاب بشأن الشواغل البيئية، كما تشهد على ذلك التقارير التي تفيد بأن جميع الطلاب الذين يكملون الصف الخامس لديهم فهم للقضايا البيئية الأساسية. وفي حين تتشاطر ثقافات الشعوب الأصلية إيلاء احترام كبير لأمننا الأرض، يبدو أن ثمة هوة بين هذا الحب لأمننا الأرض والبرامج القائمة للمحافظة على البيئة. وقد حُددت

مجالات إعادة تدوير النفايات ومعالجة مياه المجاري وبذل جهود للحد من إزالة الغابات بوصفها مجالات تلزم معالجتها على وجه الخصوص.

ومن المهم التصدي للتحديات التي تواجهها الفئات التي أفقرت بسبب النظم غير العادلة عند مشاركتها في خطة التنمية المستدامة. ويمثل التحفظ إزاء الاعتراف بالقدرة الجماعية للمجتمعات المحلية تحدياً يلزم التغلب عليه. ولا يمكن تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع إلا بعد التصدي للتحديات التي تشكلها انعدام المساواة. وعلى وجه الخصوص، ما زالت كنائسنا الشعبية تشعر بالقلق إزاء حالات انعدام المساواة التي تعانيها الفئات التي تعيش في فقر، وبخاصة: الأطفال والنساء والفتيات (يُعد العنف، والقوالب النمطية الثقافية، والعقبات التي تعترض التعليم وملكية الأرض والمشاركة في عملية صنع القرار، التي تواجهها هذه الفئات من الأمور التي تبعث على القلق بوجه خاص)؛ وأفراد الشعوب الأصلية، واللاجئون، والمهاجرون؛ والأشخاص الذين يعملون في قطاعات معينة من القوى العاملة. كما يساورها القلق إزاء التحديات التي يشكلها انعدام الأمن الوظيفي. وتشير خبرتنا إلى أن البرامج والسياسات التي محورها البشر، ومجموعات المساعدة الذاتية المجتمعية، وخيارات التمويل البالغ الصغر، قد ثبتت فعاليتها بصفة خاصة في مواجهة تحدي انعدام المساواة الاقتصادية في زامبيا والهند.

والتحدي الراهن المتمثل في "إعادة النظر في التنمية الاجتماعية" يملينا أن نفكر فيما هو أبعد من التقدم الذي أحرز بالفعل.

سُبل المضي قُدماً

إننا نوصي باتخاذ التدابير المبينة أدناه بوصفها سبيلاً لبناء عالم "لا يستبعد أحداً".

وتتطلب إعادة النظر في التنمية النظر إلى الناس باعتبارهم عناصر فاعلة في تنمية ذواتهم. ويُعد العمل في شراكات تتم في إطارها استشارة المجتمعات المحلية بشأن تنميتها أمراً بالغ الأهمية لكفالة تلبية احتياجات الفئات الأضعف عند تصميم أية خطة للتنمية. ويلزم احترام المهاجرين والأشخاص المتجر بهم ومعاملتهم بكرامة، وحماية حقوق الإنسان الخاصة بهم.

والنهج التشاوري والتشاركي الحقيقي تجاه التنمية يشجع تدفق الحلول القائمة على التنمية الإبداعية من أسفل إلى أعلى ويسلم بأولوية الرغبات والحقائق المحلية. ويمكن لهياكل الحوكمة التشاركية على جميع الصُّعد أن تساعد في هذه العملية. وتُعد برلمانات الأحياء في الهند مثالا جيدا على هياكل الحوكمة هذه.

وتوحي اتباع نهج محوره الإنسان تجاه النمو الاقتصادي يعني، في جوهره، إيلاء أولوية للناس والكوكب على تحقيق الأرباح. ولا تكون التنمية مستدامة إلا إذا كان الهدف الحقيقي من النمو الاقتصادي هو اشباع الاحتياجات الإنسانية الأساسية، والاعتماد على الذات، وترابط العلاقات بين جميع عناصر المجتمع. ويتطلب هذا النهج زيادة التأكيد على المزارع الأسرية والصناعات الريفية الصغيرة النطاق، والتعاونيات الشعبية، والتنوع البيولوجي. والمعايير والمؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية، وبخاصة الأهداف المرتبطة بالنمو الاقتصادي، يجب أيضا أن تقررها الحكومات الوطنية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة. وعتبة الفقر المحددة حاليا بمبلغ ١,٢٥ دولار في اليوم الواحد ينبغي الاستعاضة عنها بمقياس اشباع الاحتياجات البشرية الأساسية التي يتوخاها البروفيسور مانفريد أ. ماكس - نيف في كتابه "التنمية البشرية" (Human Scale Development).

وتتطلب إعادة النظر في التنمية التركيز على الاضطلاع بعملية إعادة توجيه منهجية نحو الشفافية والمساءلة من جانب كل من الحكومات والقطاع الخاص. ويلزم أن يكون هناك نظام انتخابي أمين وذو مصداقية للمسؤولين الحكوميين لتهيئة بيئة تمكينية للتنمية الاجتماعية. ويجب أن يكون هذا النظام مفهوما ومتاحا بسهولة لأكثر فئات المجتمع ضعفا. وينبغي أن توفر لجميع الناس وسيلة للاتصال المباشر بالمكاتب الحكومية.

وفيما يتعلق بالشركات، تتطلب الشفافية والمساءلة أن تكون هناك مراجعة داخلية وخارجية بصفة منتظمة للموارد المالية واحترام لحقوق الإنسان وحقوق الأرض.

ويلزم ترجمة المعلومات إلى اللغات المحلية بحيث تكون متاحة للجميع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من شأن تعزيز الشراكات الحكومية مع المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية التي تتعامل بصفة منتظمة مع أكثر الأعضاء المجتمع ضعفا أن يساعد على كفالة إمكانية إسماع جميع الأصوات وإشراك جميع الناس في خطة التنمية الاجتماعية.

وتتضمن الرابطة الدولية مع المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، وبخاصة مع وجهة نظره التي مفادها أنه ينبغي تطبيق الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية بوصفها حقا من حقوق الإنسان بدلا من المفهوم القاصر المتمثل في "شبكات الضمان الاجتماعي".

وينبغي أن يكون توفير التعليم التأهيلي والتمكيني المجاني والإلزامي والعالي النوعية والمتاح والميسر للجميع هو المسؤولية الرئيسية للحكومات وأن يقع داخل نطاق القطاع العام. وينبغي توفير هذا التعليم بالتوازي مع توفير الهياكل الأساسية مثل مرافق الصحة العامة والصرف الصحي الملائمة بما يؤدي إلى مواصلة تعليم الفتيات عند وصولهن إلى مرحلة

البلوغ. ويلزم توفير التعليم لما بعد مرحلة الطفولة لكي يتسنى بناء إمكانات وقدرات المجتمعات المحلية وتطوير التكنولوجيات المحلية المستدامة بيئياً.

وتُعد الخدمات المتصلة بالصحة والتعليم والمياه والمرافق الصحية احتياجات بشرية أساسية يجب اتاحتها باعتبارها حقاً من حقوق الإنسان. ويجب على الحكومات والقطاع العام أن يواصلوا تحمل المسؤولية الرئيسية المتمثلة في توفير هذه المنافع العامة. وينبغي أن يستمر تنفيذ المشاريع المولدة للدخل والتي تستهدف التمكين الاقتصادي للفئات التي تعيش في فقر اقتصادياً بتمويل من الحكومة أساساً.

ولدى إعادة النظر في التنمية الاجتماعية، يلزم إعادة النظر في تمويل التنمية. ويمكن عن طريق فرض ضرائب تصاعدية توفير الأموال اللازمة لزيادة اعتمادات الميزانية المخصصة للجهود التنموية الاجتماعية. وسيكون من المهم إعادة تقييم أولويات الإنفاق الحكومي وإعادة توجيه نسبة من الأموال المنفقة على القوات العسكرية والأسلحة نحو الاستثمار في التنمية.

وتكرر الرابطة الدولية التأكيد على أنه في حين أن ”التنمية الشاملة والمستدامة تمثل التحدي المصيري في عصرنا“، فإن العلامة الفارقة التي تميز الخطط والإجراءات التي تعالج التنمية الاجتماعية بصورة مجدية تتمثل في الالتزام بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ملاحظة: تؤيد هذا البيان المنظمات غير الحكومية التالية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس: جمعية السيدة العذراء والراعي الصالح للأعمال الخيرية، وأبرشيات القديس يوسف، ومؤتمر القيادة الدومينيكية، وراهبات ماريبول سانت دومينيك، ومنظمة الآلاميين الدولية، ومؤسسة القلب المقدس الدينية للسيدة مريم، ومؤسسة الإرساليات الساليزية، واتحاد راهبات المحبة، ومنظمة الكأس المقدسة، ومنظمة يونانوما الدولية، ومنظمة فيفات الدولية.